المؤشر السعري
5772.17
بتغير قدره
+40.16
0.69%

«المدينة» تخسر 2,7 مليون دينار

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن شركة المدينة للتمويل والاستثمار قد حصلت على موافقة هيئة أسواق المال على بياناتها المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 30 سبتمبر 2012 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق خسائر بلغت 2,7 مليون دينار ما يعادل 7,25 فلوس للسهم مقارنة مع خسائر بلغت 983,2 الف دينار ما يعادل 2,56 فلس للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

عقد اجتماعه الأول بحضور وزير المواصلات

النصف لـ «الأنباء»: تحديث أسطول «الكويتية» وتقاعد الموظفين على سلم أولويات مجلس الإدارة الجديد للشركة

سامي النصف

كشف رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية سامي النصف عن المحاور الرئيسية لعمل المجلس الجديد، وذلك في أول اجتماع عقد امس للمجلس الجديد بحضور وزير المواصلات م.سالم الأذينة، وأيضا مجلس الإدارة القديم.

وقال النصف لـ «الأنباء» ان وزير المواصلات استعرض خلال الاجتماع الأول محاور العمل الرئيسية، وتوجهات القيادة السياسية نحو المنتظر من وجود شركة طيران جديدة رائدة، تتواكب من الكويت الجديدة التي دعا الى صاحب السمو الأمير.

وأكد النصف على ان التوجهات السامية من القيادة السياسية بضرورة المساندة وتقديم الدعم اللازم والكامل من الدولة والأجهزة الحكومية للوصول الى الهدف المنشود في وجود شركة ترتبط باسم الكويت الجديدة.

وأشار النصف الى وجود أولويات للعمل خلال الفترة المقبلة، تتلخص في النظر في قضية الخيارات المطروحة للموظفين للتقاعد، مع وجود فريق عمل مؤهل وقادر على الوفاء باحتياجات الشركة خلال الفترة المقبلة، مشيرا الى ان ذلك ستتم مناقشته مع موظفي الشركة، ليكونوا على علم ودارية بمتطلبات المرحلة الجديدة.

وأضاف قائلا: «ان من الأولويات أيضا النظر في تحديث أسطول الشركة القديم، والذي بات معظمه لا يصلح للطيران، بالإضافة الى ان كلفة تشغيله التي أصبحت عالية نظرا لكلفة الصيانة المرتفعة، وزيادة حجم استهلاك الوقود».

وأكد على عودة النظر في الدراسات التي تم تقديمها للمجلس السابق، ودراستها من اجل اختيار افضل المسارات لوضع الشركة على الطريق الصحيح، مع الأخذ بعين الاعتبار ان هناك تغيرات جوهرية في بعض الأسعار ضمن الدراسة.

وحول اذا ما كان هناك تحديد موعد لاجتماع مقبل، قال النصف ان الأيام القليلة المقبلة ستشهد العديد من الاجتماعات، غير انه لم يتم الاتفاق على تحديد موعد محدد.

وأشار الى انه في نهاية الاجتماع أثنى وزير المواصلات على جهود مجلس الإدارة القديم، معربا عن أمله في نجاح المجلس الجديد للمهام الموكلة اليه.

● أحمد يوسف

اقتصاديون: مع الدستور وضعت اللبنة الأساسية لانطلاق الاقتصاد الكويتي الحديث

محمد النقي

توفيق الجراح

نجاة السويدي

الكويت ـ كونا: أكد خبراء اقتصاديون امس ضرورة صيانة الدستور الكويتي والحفاظ على مكتسباته التي كان أهمها وضع اللبنة الأساسية لانطلاق الاقتصاد الكويتي الحديث.

وقالوا في لقاءات متفرقة مع «كونا» ان الاقتصاد الكويتي شهد النهضة الكاملة بعد إعلان الدستور الذي أطلق الحريات في جميع المجالات التي بدورها أدت الى تنمية الإبداع عند التاجر الكويتي حتى بات محط إعجاب كثير من دول المنطقة.

وقال الخبير الاقتصادي ورئيس مجلس ادارة شركة الصناعات الكويتية القابضة محمد علي النقي لـ «كونا» ان الكويت كانت معروفة باقتصادها وتجارتها الحيوية قبل ظهور النفط وقبل استقلالها ولكن مع إعلان الدستور الذي حدد اطر التعامل والحريات والالتزامات انفتحت آفاق جديدة للكويت حتى باتت ترتبط اقتصاديا بأهم الدول حول العالم في ذلك الوقت.

واضاف ان الكويت وبسبب الاستقلال أتيحت لها الفرصة لفتح علاقاتها بكل الاتجاهات وبسبب حياديتها على الساحة السياسية الدولية استطاع التاجر الكويتي ان يسافر شرقا وغربا بحثا عن فرص شراكة تجارية من دون اي قيود «ونلاحظ ان تأثير ذلك كان كبيرا على الاقتصاد المحلي والنهضة التي حصلت بعد إعلان الدستور».

وأكد ان إلغاء المعاهدة البريطانية وتأسيس الكويت الحديثة إبان فترة حكم الشيخ عبدالله السالم الصباح رحمه الله أعطت للتاجر الكويتي ثقة اكبر في النفس وظهور الإبداع في كل المجالات الاقتصادية سواء العقارية او المالية او الصناعية.

وشدد على ان الاقتصاد بعد الدستور تنوع بشكل كبير جدا لاسيما مع زيادة الإنتاج النفطي ووصول الذهب الأسود الكويتي الى شرق القارة الآسيوية ما جعلها محط اهتمام كبير لدول صناعية عظمى كاليابان والصين بالاضافة الى علاقاتها القديمة مع بريطانيا والهند تجاريا.

ولفت النقي الى أن الحرية التي تمتعت بها الكويت بشكل منفرد في المنطقة أعطاها «رونقا خاصا» لا يوجد له مثيل في الشرق الأوسط «وأكاد اجزم ان البنية التحتية في الكويت في السنوات التي تلت إعلان الدستور كانت الأفضل على مستوى المنطقة وبنفسي شاهدت الدهشة على وجوه كبار الزوار من رجال أعمال عرب وخليجيين وأجانب عندما زارو الكويت في تلك الحقبة».

وأشار الى ان الاقتصاد الكويتي بعد إعلان الدستور استطاع ان يستمد قوته من مجالات اخرى تم تطويرها بشكل منقطع النظير لاسيما في مجالات التعليم والاتصالات والمواصلات التي ساهمت بشكل فعال في تسريع عجلة نمو الاقتصاد المحلي إذ ظهرت خلال فترة وجيزة أكثر من 3 بنوك كويتية وبورصة فعالة وسوق عقاري منتعش «ما يدل على ان رؤوس الأموال كانت موجودة وبقوة داخل البلد».

وذكر النقي ان هناك أمرا آخر يجب الإشادة فيه بعد إعلان الدستور هو كيفية توزيع الثروة التي جنتها الكويت من تصدير النفط على جميع المواطنين «ولا اعرف دولة في العالم وزعت الثروة كما وزعتها الكويت ومازلت أتذكر كيف كانت الحكومة تصر على توظيف جميع المواطنين في الدوائر الحكومية لينعم المواطن بالاستقرار الوظيفي وبالتالي التفكير في الإبداع».

من جانبه، أكد رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح ان الدستور الكويتي حدد العلاقة بين جميع السلطات التي ظهرت بعد الاستقلال وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية وهذا أعطى الاستقرار والاطمئنان للكويت الحديثة بحيث أضحى القطاع الاقتصادي بالكامل يركز على تطوير أدائه في الفترة التي تلت إعلان الدستور.

وقال ان اغلب الانجازات الاقتصادية حدثت بعد صياغة الدستور الذي أعطى الأولوية للحريات بكل أشكالها «ومن هنا استطاع الكويتي ان ينشئ كيانا اقتصاديا مستقلا بذاته وذا قوة وحرية في الحركة».

واضاف الجراح انه من الملاحظ ان السوق العقاري تطور بشكل كبير ايضا في السنوات التي تلت الاستقلال أهمها المشاريع السكنية لذوي الدخول المحدود والتي انتعشت معها حركة المقاولات والبناء بشكل لم يسبق ان شهدته الكويت.

من جهتها، قالت الاقتصادية نجاة السويدي ان الدستور الكويتي يعتبر من أفضل الدساتير على المستوى العربي وحتى العالمي وأعطى الحريات التي تتمناها كل الشعوب بما فيها المواد التي ساعدت بشكل مباشر في فتح آفاق اقتصادية جعلت المواطن يعيش برفاهية ورقي على مدى الأعوام التي تلت إعلانه.

وأضافت ان من أهم مميزات الدستور وضوح الرؤية في تحديد مهام ومسؤوليات السلطات الـ 3 ما أدى الى تنظيم العلاقة فيما بينها وزيادة الثقة بأجهزة الدولة «وبالتالي إيجاد مناخ اجتماعي واقتصادي وسياسي مميز جعل الإبداع ينطلق في كل الاتجاهات».

وتمنت ان يكون الدستور هو المرجع لجميع الكويتيين في تحصين الوحدة الوطنية التي هي أهم عامل لاستقرار الكويت في جميع المجالات، لاسيما الاقتصادية، موضحة ان التمسك بهذا المكسب الكبير أصبح واجبا وطنيا في الوقت الحالي «وهذا ما أوصانا به صاحب السمو الأمير من خلال كلماته وتوجيهاته السامية على مدى الأعوام السابقة».

يذكر ان الكويت تتأهب لاستقبال الذكرى الـ 50 للمصادقة على الدستور والتي توافق يوم السبت المقبل بإقامة احتفالات وفعاليات كبيرة لهذه المناسبة منها مهرجان احتفالي كبير سيقام على طول 4 كيلومترات في شارع الخليج العربي.

إعلانات البورصة

● **399,7 ألف دينار خسائر «استراتيجيا»**

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن شركة استراتيجيا للاستثمار قد حصلت على موافقة هيئة أسواق المال على بياناتها المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 30 سبتمبر 2012 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق خسائر بلغت 399,7 الف دينار ما يعادل خسارة للسهم بلغت 2,67 فلس للسهم مقارنة مع أرباح بلغت 177,9 الف دينار ما يعادل 1,19 فلس للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

● **1,4 مليون دينار أرباح «منشآت»**

اعتمد مجلس ادارة شركة منشآت للمشاريع العقارية البيانات المالية المرحلية للشركة لفترة الـ 9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2012، حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق أرباحا بلغت 1,4 مليون دينار ما يعادل 5 فلوس للسهم مقارنة مع خسائر بلغت 4 ملايين دينار ما يعادل 12 فلسا للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

● **«عقار» تحقق 1,4 مليون دينار أرباحا من بيع 6 قسائم**

أعلنت شركة عقار للاستثمارات العقارية عن إتمامها صفقة بيع عدد 6 قسائم أراض فضاء مملوكة لها بمنطقة المهبولة، علما ان قيمة الصفقة الإجمالية بلغت 5 ملايين دينار، ونتج عن الصفقة تحقيق أرباح قدرها 1,4 مليون دينار، وسوف يتم إدراج هذه الأرباح بالبيانات المالية للربع الرابع من هذا العام.

● **«الإنماء» تقدم أقل العروض لمناقصة إنشاء مجمع لـ «نفط الكويت»**

أفادت شركة الإنماء العقارية بأن عرض الشركة لمناقصة انشاء مجمع مكاتب ضخم لموظفي شركة نفط الكويت كان من ضمن العروض المقبولة للمناقصة وقد جاء عرضها اقل العروض من ناحية السعر، علما أن لجنة المناقصات المركزية لم تعلن ترسية المناقصة على الشركة.

● **606 ألف دينار خسائر «كميفك»**

أعلنت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» أنها قد حصلت على موافقة هيئة أسواق المال على بياناتها المالية المرحلية للشركة لفترة الـ 9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2012 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق خسائر بلغت 606 آلاف دينار ما يعادل 2,3 فلوس للسهم مقارنة مع خسائر بلغت 4,3 ملايين دينار ما يعادل 16,8 فلسا للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

● **234,5 الف دينار أرباح «أسمنت الهلال»**

اعتمد مجلس ادارة شركة اسمنت الهلال البيانات المالية المرحلية للشركة لفترة الـ 9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2012 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق أرباحا بلغت 234,5 الف دينار ما يعادل 3 فلوس للسهم مقارنة مع أرباح بلغت مليون دينار ما يعادل 14 فلسا للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

● **65 ألف دينار أرباح «انوفست»**

اعتمد مجلس ادارة شركة انوفست البيانات المالية المرحلية لفترة الـ 9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2012 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق أرباحا بلغت 65 ألف دينار ما يعادل 0,22 فلس للسهم مقارنة مع خسائر بلغت 1,6 مليون دينار ما يعادل 5,87 فلوس للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

● **«بوبيان للبتروكيماويات» تزيد ملكيتها في «عوازل»**

أعلنت شركة بوبيان للبتروكيماويات أنها قد زادت ملكيتها في شركة صناعات العزل العربية (عوازل) وذلك بعد قيامها بشراء حصة تبلغ 10٪ من رأسمال الشركة المذكورة ليصبح إجمالي حصة بوبيان للبتروكيماويات 20,78٪ وعليه تصبح شركة عوازل شركة زميلة لشركة بوبيان للبتروكيماويات.

وذكرت الشركة أن الطرف البائع هو شركة صناعات بوبيان الدولية القابضة وهي زميلة لشركة بوبيان للبتروكيماويات، علما أنه قد بلغت قيمة الصفقة ما يعادل حوالي 3,7 ملايين دينار، وذلك وفقا للقيمة العادلة للاستثمار، في حين لم ينتج عن تلك الصفقة تحقيق أي ربح لشركة بوبيان للبتروكيماويات.

وان التأثير المالي المتوقع من هذه الصفقة على بيان الارباح والخسائر سيكون من خلال تسجيل حصة نتائج اعمال شركة عوازل حسب نسبة ملكيتنا بها بدءا من الربع الثالث المنتهي في 31ـ3ـ2013 وليس من خلال الارباح النقدية المستلمة كما كان سابقا.

● **«أعيان العقارية» تربح 2,3 مليون دينار**

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن مجلس إدارة شركة أعيان العقارية أقر البيانات المالية المرحلية للشركة لفترة الـ 9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2012 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق أرباحا بلغت 2,3 مليون دينار ما يعادل 6 فلوس للسهم مقارنة بأرباح بلغت 609,2 آلاف دينار ما يعادل 1,6 فلس للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

● **ترسية مناقصة على «التنظيف»**

أعلنت الشركة الوطنية للتنظيف في بيان نشر على موقع البورصة أمس أنه قد تمت ترسية المناقصة رقم (د أ/م/12) تقديم خدمات المراسلين (قصر بيان) بمبلغ وقدره 203 آلاف دينار لمدة ثلاث سنوات.

● **«الوطنية لمواد البناء» تربح 4,6 ملايين دينار**

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية اعتمد البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 30 سبتمبر 2012 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق ربحا بلغ 4,6 ملايين دينار ما يعادل 13,8 فلسا للسهم مقارنة بأرباح بلغت 4 ملايين دينار ما يعادل 11,73 فلسا للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

● **4,7 ملايين دينار أرباح «السينما»**

اعتمد مجلس إدارة شركة السينما الكويتية الوطنية البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 30 سبتمبر 2012 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق أرباحا بلغت 4,7 ملايين دينار ما يعادل 47,43 فلسا للسهم مقارنة بأرباح بلغت 4,4 ملايين دينار ما يعادل 44,30 فلسا للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

● **«أسمنت أم القيوين» تربح 925 ألف دينار**

أعلنت شركة صناعات اسمنت أم القيوين البيانات المالية المرحلية للشركة للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2012 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق أرباحا بلغت 925,3 ألف دينار ما يعادل 2,549 فلس للسهم مقارنة بأرباح بلغت 928,7 ألف دينار ما يعادل 2,558 فلس للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

● **4 ملايين دينار أرباح «الأنظمة»**

اعتمد مجلس إدارة شركة الأنظمة الآلية البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 30 سبتمبر 2012 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق أرباحا بلغت 4 ملايين دينار ما يعادل 100,26 فلس للسهم مقارنة بأرباح بلغت 601,3 ألف دينار ما يعادل 15,02 فلسا للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

● **1,2 مليون دينار أرباح «وربة للتأمين»**

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن مجلس إدارة شركة وربة للتأمين اعتمد البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 30 سبتمبر 2012 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق أرباحا بلغت 1,2 مليون دينار ما يعادل 7,33 فلوس للسهم مقارنة بأرباح بلغت 702,9 ألف دينار ما يعادل 4,07 فلوس للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

«الخليج للاستثمار»: 6,3٪ معدل النمو المتوقع لدول الخليج مجتمعة في 2012

قالت مؤسسة الخليج للاستثمار في تقريرها لشهر نوفمبر 2012 ان حالة من عدم اليقين تخيم على المناخ الاقتصادي العالمي، وذلك لعدة اسباب منها ترقب العالم بعد فوز الرئيس أوباما بولاية ثانية لما ستفصح عنه الانتخابات التشريعية الأميركية لمجلسي النواب والشيوخ وما إذا كان بإمكان الرئيس العمل مع الكونغرس بطريقة أكثر توافقية خلال السنوات الـ 4 المقبلة، وتداعيات ذلك على الأداء الاقتصادي العام للولايات المتحدة.

واضاف التقرير ان المصدر الثاني لحالة عدم اليقين التي تسود العالم يتمثل في استمرار وتيرة أزمة منطقة اليورو والتي انبثقت عن تفاعل المديونية السيادية مع انكشاف البنوك الأوروبية عليها، والتي كان من نتاجها استمرار تراجع وتيرة نمو القروض التي تقدمها البنوك الأوروبية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى معدل 5٪ بالقياس إلى 8٪ في العام الماضي.

أما المصدر الثالث لحالة عدم اليقين فيتمثل في تباطؤ معدلات نمو الاقتصادات الناشئة لاسيما الصين والهند والبرازيل متأثرة بتراخي معدلات الصادرات والتعاملات التجارية والدولية، وأخيرا فان السياسات النقدية التوسعية والتي تتبعها البنوك المركزية في البلدان المتقدمة من شأنها أن تدفع بموجات متلاحقة من رؤوس الأموال إلى الدول الناشئة والنامية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار عملاتها ويضعف قدرتها التنافسية مع تزايد احتمالات حدوث فقاعات في الأصول والأسواق التي تستقر فيها تلك التدفقات الرأسمالية.

توقعات بأداء جيد للأسواق الخليجية على المديين المتوسط والطويل

وتوقع التقرير أن تحقق دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة خلال عام 2012 معدل نمو يناهز 6,3٪ ويتفاوت المعدل بين الدول الست، اذ يرتفع في قطر إلى حوالي 8,2٪، في حين يبلغ في كل من السعودية والكويت حوالي 6,2٪ و5,2٪ في عمان وحوالي 4,8٪ في الإمارات ونحو 3,5٪ في البحرين، وتستند هذه التقديرات الى مجموعة من المؤشرات الرائدة الشهرية والفصلية شاملة معدلات الناتج الصناعي، وإنتاج البترول وزيادة معدلات التصدير فضلا عن تحقق معدل سنوي لأسعار سلة أوبيك لهذا العام يبلغ وفق تقدير المؤسسة نحو 110 دولارات للبرميل إلى جانب الإيرادات والنفقات الحكومية والإيرادات والتي تبلغ في إجمالها نحو 47٪ من الناتج المحلي الإجمالي مع ملاحظة زيادة النفقات هذا العام بمعدل 22٪ في دول المجلس والتوسع المطرد في عرض النقود وتزايد معدلات الإقراض لاسيما في السعودية وقطر، بالاضافة الى زيادة معدلات الطلب الخاص والطلب الاستثماري تحديدا والناجم عن تنفيذ مجموعة كبيرة من المشاريع الاقتصادية من قبل حكومات دول المجلس ومن شركات ومؤسسات القطاع الخاص فيه.

كما تتوقع مؤسسة الخليج للاستثمار أن ينمو القطاع غير النفطي في دول المجلس كوحدة واحدة بمعدل سنوي قدره 6,0٪وان يتفاوت معدل نموه ليبلغ في قطر 7,5٪ وفي حدود 5,9٪ في السعودية و6٪ في عمان و5,7٪ في الكويت وحوالي 3,9٪ في الإمارات ونحو 1٪ في البحرين.

وعلى الرغم من التزايد المطرد في الإنفاق الحكومي فان المؤسسة تتوقع أن تحقق دول المجلس فوائض مالية في موازناتها لهذا العام تبلغ في المتوسط نحو 15٪ من الناتج الإجمالي وتصل الى مداها الأكبر في الكويت في حدود 32٪ وحوالي 18٪ في السعودية ونحو 10٪ في قطر و8٪ في الإمارات وعمان فيما يتوقع ان تحقق البحرين عجزا قد يصل إلى نحو (ـ4٪) من الناتج المحلي فيها.

وأما بخصوص التجارة الخارجية فان دول المجلس ستحقق فوائض في موازينها التجارية يتوقع ان تصل بالإجمال إلى حوالي 420 مليار دولار هذا العام تمثل حوالي 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس علما ان الصادرات غير النفطية تمثل نحو 60٪ ـ 64٪ في كل من الإمارات والبحرين لتنوع القاعدة الاقتصادية فيهما وارتفاع إسهام إعادة التصدير خاصة في الإمارات.

وينجم عن هذه الفوائض إحداث تراكمات مالية تتراوح قيمتها بين 800 مليار و1000 مليار دولار مع ملاحظة أن دول المجلس قد قامت بتقديم إسهامات لمساعدة الدول التي ترزح تحت طائلة المديونية قدرها صندوق النقد الدولي بحوالي 15 مليار دولار، كما قامت بتخفيض حجم مديونياتها شاملة الفوائد المستحقة عليها.

وعلى الرغم من هذه التوقعات الايجابية، نبه تقرير «مؤسسة الخليج للاستثمار» إلى توخي المزيد من الحصافة في الإنفاق الداخلي والخارجي درءا لاحتمالات استمرار حالة عدم اليقين واحتمالات تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، فضلا عن إشكالية المديونية السيادية لدول منطقة اليورو والتي يبدو أنها ستأخذ وقتا طويلا لعلاجها مع التأكيد على أن الإسهامات الايجابية لدول المجلس ومساعدة الدول المدينة يوجب الحصول على مقابل والشاهد على وجوبه ما قام به الاتحاد الأوروبي مؤخرا من استبعاد دول المجلس من قائمة الدول التي تتمتع في الاتحاد الأوروبي «بمعاملة تجارية تفضيلية»، ويعزز من مطلب الحصافة المالية أن دول المجلس باتت تمول الكثير من المشروعات الاستثمارية في ظل تراجع دور البنوك الدولية في الإقراض لدول المجلس منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008 مشفوعة بالحاجة إلى الارتقاء بأصول البنوك التجارية، وبعضها تمتلكه الحكومات نفسها، لاسيما في ظل حالة عدم اليقين التي تشوب الأسواق المالية العالمية.

ولاحظ التقرير حدوث تحسن طفيف على المستوى العالمي في البيانات الخاصة بالاقتصادات الكبرى، فمن جانبها، أعلنت المملكة المتحدة أن ناتجها المحلي الإجمالي نما بنسبة 1٪ في الربع الثالث مسجلا أعلى معدل له منذ اندلاع الأزمة المالية ومنهيا على نحو رسمي ركودا لفترتين متعاقبتين، وارتفع النمو الاقتصادي الأميركي هو الآخر في الربع الثالث ليبلغ 2٪ على أساس سنوي ليسجل معدلا أعلى من المتوقع، مدعوما بزيادة ثقة المستهلكين والانتعاش الوليد في سوق الإسكان وزيادة في الإنفاق الحكومي. أما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فقد بدأ أسوأ التراجعات على ما يبدو في الانحسار مع إعلان الاقتصادات في مختلف أنحاء آسيا سلسلة أرقام أفضل. وقد واصلت أسواق الائتمان الخليجية اتجاهها الصعودي لتنهي تعاملات شهر أكتوبر على مستويات مرتفعة، فقد ارتفع مؤشر «إتش إس بي سي ناسداك دبي» للعائد على السندات والصكوك الخليجية التقليدية المقومة بالدولار الأميركي على أساس شهري ليقفل على مستوى 156,03 مقارنة مع 153,73 في الشهر السابق، فيما انخفض متوسط العائد على السندات بـ 32 نقطة أساس لتحقق عائدا قدره 3,35٪، كما ارتفع مؤشر «إتش إس بي سي ناسداك دبي» للعائد على السندات الخليجية التقليدية المقومة بالدولار الأميركي بواقع 1,32٪ ليتفوق من حيث الأداء على مؤشر «جي بي مورغان» للأسواق الناشئة الذي ارتفع بواقع 0,47٪.

وتوقع تقرير مؤسسة الخليج للاستثمار ان تحقق السوق الخليجية أداء جيدا على المديين المتوسط والطويل إذا ما أخذ في الاعتبار العوامل الرئيسية الداعمة وسيل الأخبار الايجابية الواردة من الساحة الاقتصادية العالمية، مشيرا الى ان الائتمان الخليجي لايزال يتداول بأسعار رخيصة اذا ما قورن بفئته ونوعيته، كما انه يستفيد من قاعدة مستثمرين داعمة، حيث استأثر مستثمرو الشرق الأوسط بحوالي 50٪ من الحجم الإجمالي للإصدارات الخليجية منذ بداية العام الحالي.